



٢٠٢٤-٨-٢٥

وزير الصناعة يشهد فعاليات احتفال الهيئة المصرية العامة للمواصفات والجودة



الوزير:

- ١- وزارة الصناعة تدعم الاستثمار في مجالات الطاقة المتجددة مثل الطاقة الشمسية والرياح للحفاظ على البيئة وتحقيق مبدأ الاستدامة
- ٢- ضرورة التوافق مع المعايير البيئية لتطوير منظومة الصناعة المصرية من خلال تنمية البعد البيئي وفقاً لأحدث الأساليب والنظم العالمية
- ٣- تسليم أول شهادة تحقق ومصادقة من هيئة المواصفات والجودة لشركة النهضة للأسمنت

شهد الفريق مهندس/ كامل الوزير نائب رئيس مجلس الوزراء للتنمية الصناعية وزير الصناعة والنقل انطلاق فعاليات احتفال الهيئة المصرية العامة للمواصفات والجودة التابعة لوزارة الصناعة بإصدار أول تقرير لبصمتها الكربونية للوصول لأول مؤسسة حكومية خدمية خضراء صديقة للبيئة، وكذا إتمام إجراءات الاعتماد كجهة تحقق ومصادقة VVB للبصمة الكربونية تحت شعار "المواصفات والجودة: الأداء الأفضل...الأداء الأخضر"، وقد حضر مراسم الاحتفال الدكتورة/ ياسمين فؤاد، وزيرة البيئة، والدكتور/ هارمونجيني نستجما، السكرتير العام للمنظمة الأفريقية للمواصفات "الأرسو" المشارك عبر خاصية الفيديو كونفرانس، والسيدة/ آن شو، نائب سفير الاتحاد الأوروبي في مصر، والدكتور/ طارق الهوبي، رئيس الهيئة القومية لسلامة الغذاء المصرية، والدكتور/ محمد فريد صالح، رئيس الهيئة العامة للرقابة المالية، والدكتور/ خالد صوفي، رئيس الهيئة العامة للمواصفات والجودة، الي جانب ممثلي شركة النهضة للأسمنت وعدد من قيادات وزارة الصناعة.

وفي مستهل كلمته أكد الوزير على تعاضم أهمية الالتزام والتوافق مع المعايير البيئية في تطوير منظومة الصناعة المصرية وذلك من خلال تنمية البعد البيئي وفقاً لأحدث الأساليب والنظم المتبعة في الصناعة المصرية والمطبقة في كافة أنحاء العالم، باعتبارها من ركائز تحقيق الطفرة الصناعية، مؤكداً حرص وزارة الصناعة على دعم جهود الدولة في التحول نحو الاقتصاد الأخضر وكذلك دعم المنتج المحلي ومن ثم زيادة الصادرات المصرية وتعزيز قدرتها التنافسية في الأسواق العالمية ومطابقتها للمواصفات القياسية لتحقيق أهداف التنمية المستدامة ٢٠٣٠.

وقال الوزير إن القطاع الصناعي من أكبر مسببات غازات الاحتباس الحراري في العالم ومع التغيرات المناخية والتأثيرات السلبية الناتجة عنه بات ضرورياً تخفيض بصمته الكربونية من خلال تقييم البصمة الكربونية لعمليات المصانع الحالية من خلال تحليل كمية الانبعاثات الناتجة عن عمليات الإنتاج ونقل المواد الخام والمنتجات النهائية، لا سيما وأن زيادة البصمة الكربونية تؤدي الى زيادة الغازات الدفيئة في الجو مما يتسبب في ارتفاع درجات الحرارة وتغير المناخ ويترتب على ذلك اثار سلبية كبيره في البيئة والحياة اليومية.

وأوضح الوزير أن هذا الأمر يقتضي اتخاذ إجراءات فورية لتخفيض الانبعاثات الكربونية والتحرك نحو مستقبل أكثر استدامة على أن تتحمل كافة الأطراف المسؤولية في تغيير عاداتها وتبني أساليب حياة مستدامة تتبنى استخدام الطاقة المتجددة وإعادة التدوير وتقليل استهلاك الوقود، لافتاً إلى أن وزارة الصناعة تدعم حالياً الاستثمار في مجالات الطاقة المتجددة مثل الطاقة الشمسية والرياح كونهما من المصادر البديلة والمستدامة للطاقة ولها تأثير أقل على البيئة ولأن الغالبية العظمى من الشركات والمصانع تعتمد على الوقود الاحفوري مثل الفحم والنفط وكل هذا يزيد من انبعاثات غازات الاحتباس الحراري.

وأشار الوزير إلى أن وزارة الصناعة حققت تقدماً ملحوظاً في مجالات التنمية الصناعية والبيئية وتوعية المؤسسات بالتحقق من البصمة الكربونية وحساباتها كأول جهة حكومية من خلال إنشاء وحدة الأداء البيئي بالهيئة العامة للمواصفات والجودة التابعة لوزارة الصناعة، والتي تتضمن أبرز انشطتها القيام بأعمال التحقق والمصادقة للبصمة الكربونية داخل مصر وخارجها الأمر الذي يعد تحولاً نوعياً في قدرة مصر على مساعدة المؤسسات والشركات للتحقق من بصمتها الكربونية ويعتبر اعتماد الهيئة دولياً من قبل المجلس الوطني للاعتماد دليلاً على مواكبة الصناعات المصرية للمعايير البيئية والعالمية، مؤكداً أن هذا ليس مجرد انجاز تقني بل هو خطوة مهمة نحو تحقيق رؤية شاملة للتنمية المستدامة في مصر ويمتد هذا التقدم بتقديم الدعم الفني والاستشاري لكافة المؤسسات والقطاعات الحكومية والخاصة في مصر والدول العربية والافريقية للفهم والوعي بأهمية قياس البصمة الكربونية مما يعزز من القدرات المصرية على تحقيق اهداف التنمية المستدامة.

وشدد الوزير على ضرورة مواكبة قاطرة التقدم المساهمة في بناء مستقبل أكثر استدامة لمصر بالعمل والتعاون المشترك بين كافة الجهات المعنية بالدولة والجهات المعنية لتقليل معدلات التلوث والمساهمة في التغلب على آثار التغيرات المناخية، معرباً عن سعادته بصدر أول تقرير من جهة مصرية تابعة لوزارة الصناعة لبصمتها الكربونية للوصول لمؤسسة خضراء صديقة للبيئة.

وأضاف الوزير أن وزارة الصناعة بالتعاون مع وزارة البيئة خيرُ داعمٍ لجهود تقليل الانبعاثات الكربونية الناتجة عن الصناعة وذلك من خلال قياس البصمة الكربونية للجهات الحكومية وغير الحكومية وشركات القطاع الخاص بهدف تقليل أثر هذه الانبعاثات على البيئة والبحث عن بدائل للملوثات وكذا الاستفادة من شهادة قياس البصمة الكربونية في التصدير لا سيما وأن العديد من دول المنطقة اتخذت خطوات جادة في مجال قياس البصمة الكربونية، مشيراً إلى أن وزارة النقل تتبني خطة لإعادة تدوير المخلفات الصلبة واستخدامها في إنتاج البلدورات والطوب الاسمنتي والنيوجرسى، بالإضافة الي الاهتمام بالوقود البديل والطاقة المتجددة.

وعلى هامش فعاليات المؤتمر قام الوزير بتسليم شهادة التحقق والمصادقة الصادرة عن هيئة المواصفات والجودة لشركة النهضة للأسمنت، وهي أول شركة قطاع خاص تحصل على هذه الشهادة من الهيئة.

هذا وقد شارك الوزير في فعاليات الجلسة الأولى من المؤتمر بعنوان: "تقرير البصمة الكربونية لهيئة المواصفات والجودة" والذي استعرضت خلالها الدكتور/ إكرام سعيد، رئيس وحدة الأداء البيئي بالهيئة جهود الوحدة خلال الفترة الماضية لتقليل الانبعاثات الكربونية للهيئة واعداد تقرير البصمة الكربونية لها.

ومن جانبها أشادت الدكتورة/ ياسمين فؤاد، وزيرة البيئة بالتعاون الممتد مع هيئة المواصفات والجودة في التركيز على المكون البيئي، وكان من أهم ثماره إصدار ١٦ مواصفة لإعادة تدوير مخلفات البناء والهدم، والتعاون على مدار ١٠ سنوات في مجال مواصفات وسائط التبريد والتكييف ضمن التزامات مصر في اتفاقية الأمم المتحدة للأوزون، والتعاون الذي تم مع الهيئة في إعداد مواصفات الأكياس البلاستيكية أحادية الاستخدام، مشيرة إلى إطلاق أول سوق كربون طوعي في مصر منذ اسابيع قليلة كخطوة مهمة في مسار تقليل الانبعاثات الكربونية للمنشآت، مع الاستفادة من بيع شهادات الكربون بأداة غير مالية عن طريق البورصة المصرية، مما يزيد من فرص العرض والطلب للمساهمة في خروج هذه المشروعات إلى النور.

وأكدت السيدة/ آن شو، نائب سفير الاتحاد الأوروبي في مصر أن العلاقات بين الاتحاد ومصر استراتيجية وتستند إلى تاريخ من التعاون في مختلف المجالات حيث تم خلال مؤتمر الاستثمار المصري الأوروبي المنعقد نهاية شهر يونيه الماضي توقيع العديد من مذكرات التفاهم بين مصر والاتحاد الأوروبي بما يتجاوز ٦٠ مليار يورو في مشروعات عديدة بين القطاع الخاص من الجانبين ومن أبرزها مشروعات الهيدروجين الأخضر، وكذا ما يتعلق بالسيارات الكهربائية، والبنية الأساسية، ومشروعات النقل المستدام، مشيدةً بدور مصر في تنظيم مؤتمر الأمم المتحدة للمناخ "COP27" وكذا تقرير البصمة الكربونية الصادرة عن هيئة المواصفات والجودة والذي يتماشى مع سياسات الاتحاد الأوروبي لتخفيض الانبعاثات الكربونية.

وبدوره أكد الدكتور/ هارمونجيني نستجما، السكرتير العام للمنظمة الأفريقية للمواصفات "الأرسو" حرص المنظمة على دعم مختلف الدول الافريقية أعضاء المنظمة فيما يخص التقييس وإعداد المواصفات القياسية وذلك من خلال اللجان الفنية التي تتعدد بصفة دورية للعمل على تطوير معايير التقييس، لافتاً إلى التزام المنظمة على دعم الهيئة العامة للمواصفات والجودة المصرية في تنفيذ الخطوة الجديدة التي اتخذتها بقياس البصمة الكربونية.